نافيه برومر (*)

نعم للتشاؤم الصحّي...
(ردّ على إيفا إيلوز)

دعت إيفا إيلوز اليسار إلى تقديم نفسه على نحو أكثر فاعلية وكفاءة من اليمين. لكن المسألة تكمن في إجراء تغيير جدي وعميق في جدول الأعمال، لا في تحقيقه بصورة أشدّ كفاءة. إن ما يحتاج اليسار إلى الاقتناع به هو أن منظور اليمين ليس متساويا، بل تسلّطي، عدواني واستغلالي.

في مقالتها بعنوان «حجة تأييد اليسار» (ملحق «هآرتس» – ٢٠١٢/١٢/٢٦)، تقترح إيفا إيلوز أن تكون لليسار بطاقة هوية أخلاقية واستراتيجيا إقناع براغماتية. فاليسار يعني أولا وأساسا، كما تقول صادقة إلى حد بعيد، الالتزام برؤية أخلاقية في صلبها الحرية والمساواة لجميع بني البشر، دونما أي فرق، والنضال ضد أي شكل من التمييز، الإقصاء والاستغلال. لكن التجديد المركزي الذي تعرضه، والرامي إلى مساعدة اليسار في ترميم ثقته بنفسه وإلى تزويده بأدوات مناسبة لإقناع الآخرين بصواب طريقه ومصداقيتها، هو الادعاء البراغماتي القائل بأن اليسار، ببساطة، يقوم بالمهمة على نحو أفضل. وخلافا للصورة التي من عادة اليمين رسمها، عن أن الرؤية اليسارية مثالية وغير عملية، فإنه (اليسار) هو بالذات الوصفة الأكثر ضمانا للمجتمعات التي تنعم بالاستقرار والرخاء وبالمِنعة التي تمكّنها من مواجهة الأزمات. أما السياسة التي يمثلها اليمين، والتي تتراوح ما بين التنكر الجارف لقيم الحرية والمساواة وبين تحقيقها بصورة جزئية أو إساءة استغلالها (ديمقراطية لليهود، نمو وازدهار للأغنياء)، فستؤدي في نهاية المطاف إلى انعدام الاستقرار وإلى غياب الازدهار، على المدى البعيد.

على الصعيد المحلي، تؤكد التكهنات بشأن النتائج المترتبة

(*) طالب دكتوراه في الفلسفة، جامعة «المدرسة الجديدة» في نيويورك، ومركز «منيرفا» للدراسات الإنسانية، جامعة تل أبيب.

إسرائيل الجديدة: طغيان الخطاب اليميني.

على استمرار النهج الحالي في فترة ما بعد الانتخابات (هذا المقال كُتب ونشر قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة في إسرائيل، والتي جرت في أواخر كانون الثاني ٢٠١٣) أن الاحتلال سيتواصل بتكلفة متزايدة، وأنه سيقود في نهاية الأمر إلى حرب متواصلة تترتب عليها نتائج مدمرة، وإلى عزلة دولية ترتد علينا وبالا. وفي المقابل، سنكون شهودا على تعمق النهج الاقتصادي القطاعيّ، الفئويّ، اللا اجتماعي، الذي يخدم، بوجه أساس، أصحاب الرساميل والقطاعات ذات النفوذ السياسي، على حساب رفاهية الأغلبية الساحقة من الجمهور وتكريس الفوارق القائمة، بل تعميقها. وفي كلتا الحالتين، هي سياسة قد تحقق الهدوء والنمو السريع في المدى القصير، لكنها عاجزة عن ضمان الاستقرار والازدهار الحقيقيين للمدى الطويل.

من الصعب التفكير بأن شخصا، أيا كان، ممن يحملون الآراء اليسارية يمكن أن يختلف مع إيلوز حول القاعدة الأخلاقية التي تعرضها، أو مع التشخيص المثير للقلق الذي تضعه بشأن تعاظم قوة اليمين. ولكن، أود الادعاء بأن محاولة تزويد اليسار بحجة الضربة القاضية البراغماتية، ومهما كان الأمر مغريا، لا بد من أن تقود، تحديدا، إلى تعقيم الأجندة اليسارية ذاتها والقاعدة الأخلاقية نفسها التي تسعى إيلوز إلى تعميمها وتعزيزها. أولا، قد يتضح أن الادعاء بشأن عدم الاستقرار المزمن في السياسة اليمينية (في البلاد، كما في العالم أجمع) مغرق في التفاؤل المبالغ به، ومن الأجدر استبداله بالحديث عن الفارق بين ثمن الاستقرار الذي يطرحه اليمين وبين رؤية الاستقرار البديل الذي يقترحه اليسار. لكن الأخطر من ذلك هو أن عرض اليسار بوصفه عمليّا أكثر يخفف من حدة الفارق الأساس بينه وبين اليمين. وبكلمات أخرى، استراتيجيا الإقناع هذه تخطئ الجوهر الذي تروم ترويجه، بدلا من دعمه، ويتعين عليها إخلاء مكانها لصالح لغة نقدية من طراز آخر.

لنأخذ، مثلا، استخدام إيلوز الصين للنمذجة على الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان، ولذا فإن النمو الهائل فيها على المدى القصير يفرض ثمنا يتمثل في انعدام الاستقرار. ومقابل ذلك، يجدر النظر في التحليل الذي يسوقه، من بين أشياء أخرى، الفيلسوف سلافيو جيجيك، إذ يقول إن «النمور الآسيوية» تحقق تطورا لا يدركه اليسار ولا اليمين القديم، على السواء: «الرأسمالية التوريوية» (رأسمالية التوريو) التي تتميز بكفاءة أعلى، وبالذات لأنها متحررة من قيود الديمقراطية، الحقوق والعدالة الاجتماعية. ويمكن الادعاء بأنه من السابق لأوانه تحديد درجة الاستقرار في هذا النموذج، لكن يتعين الأخذ في الحسبان أن هذا التطور قد يؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة الدولية إلى درجة يصبح معها نموذج الاستقرار الذي تتحدث عنه إيلوز غير ذي صلة.

وثمة سيناريو آخر يثير القلق هو ذاك الذي يقترحه الجغرافيّ ديفيد هارفي. فإلى جانب الإقرار بحقيقة أن الأزمة المالية في

النقطة المركزية هنا هي أن الحديث عن الحقوق باعتبارها «موردا براغماتيا» لا يختلف كثيرا عن الخطاب اليميني إنْ لم يكن متضمنا دلالات أخرى لمصطلحات مثل الانتعاش، الازدهار والنمو، ولقيم مثل المساواة والحرية. وبصياغة أكثر فظاظة: الادعاء بأن اليسار قادر على «تزويد البضاعة» أكثر وأفضل من غيره يبقى جزئيا فقط إذا لم يؤكد حقيقة أن «البضاعة» ذاتها أفضل وأجدر.

العام ٢٠٠٨ كانت إحدى نتائج عدم الاستقرار الداخلي في المنظومة الاقتصادية العالمية، لا ينفي هارفي احتمال أن تؤدي هذه الأزمة، بالذات، إلى عالم تتكرس فيه وتتعمق مظاهر الفوارق، الاستغلال والنهب، وإنْ بصورة حديثة. ويمتاز هذا العالم ليس فقط بتعمق الفجوة بين اقتصاد رأس المال في دول العالم الأول وبين سوق العمل في بلدان العالم الثالث، وإنما أيضا بالفصل الجهوي الأشدّ حدّة بين «المجتمعات المسيَّجة» وبين غيتوات الفقر في قلب الدول المتطورة. ومن الممكن تحقيق الاستقرار في عالم كهذا، لكن بثمن يتمثل في صور جديدة وأشد خطرا من عدم المساواة: بدءا بخصخصة منظومات ديمقراطية، مرورا بشبكة من أجهزة الشرطة الخصوصية، وانتهاء بمجموعات سكانية كبيرة جدا تعيش في ظروف مزرية ومخزية.

ما يوازي هذه السيناريوهات في بلادنا هو منهج بنيامين نتنياهو ويوفال شتاينيتس (وزير المالية السابق) الاقتصادي، الذي يفاخر بإنجازات إسرائيل في مؤشرات النمو الدولية ويتجاهل باستخفاف المعطيات حول اتساع وتعمق عدم المساواة (مثلا، المعطيات التي عرضها مركز «أدفا»، مؤخرا). وقطعا للشك، ليس ثمة اشتباه في أن إيلوز هي مُناصِرة خفيّة لهذه السياسة. ولكن، مَن يضمن لنا أنه بالإمكان الارتكان إلى أن الطريقة النيو ليبرالية، سواء على المستوى الكوني أو على المستوى المحلي، ستؤول إلى الانهيار الداخلي، لا أن تواصل تعميق الامتيازات التي تسبغها على ملوك المال، خصخصة الخدمات العامة والإفقار البطيء، لكن الواثق، بحق الأغلبية الساحقة؟ حتى في أوساط اليسار الماركسي، الذي درج على الاعتقاد بأنه كلما تفاقم عدم المساواة تعجّلت نهاية الطريقة المحتومة، تنامى الإدراك بضرورة التحرر من وهم هذا السيناريو والشروع في مواجهة الاحتمال الأكثر تشاؤما والمتمثل في استمرار اللا مساواة، بطرق أخرى. وليس في مقدور النقد من اليسار المراهنة على عدم الاستقرار في سياسة اليمين. بدلا من ذلك، يتعين عليه التأكيد، أولا وقبل أي شيء آخر، على الثمن الباهظ المترتب على ذلك الاستقرار الموهوم وعلى ماهيّة الازدهار الذي سيتحقق لقلة قليلة مقابل «التقطير للجماهير» الذي تقترحه.

ومثل هذا الكلام يُقال، أيضا، حول النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وسلطة الاحتلال. هنا، أيضا، تقترح إيلوز على اليسار أن يوجه سهامه للتوقعات التي تفيد بأن استمرار النهج السياسي الراهن سيقوده إلى الانهيار. ويبدو، ظاهريا، إن المسألة مسألة وقت ليس إلا: متى سيعود اليمين إلى رشده فيدرك أن السياسة التي يقترحها اليسار هي البديل الوحيد الممكن على المدى الطويل. ولكن، هنا أيضا، أثبت نظام الاحتلال الإسرائيلي (والدعم، أو الصمت، الذي يوفره، غالبا، المجتمع الدولي، بما فيه أيضا دول نقشت على راياتها مبادئ المساواة وحقوق الإنسان) مرونة واستقرارا طيلة عقود. هكذا، مثلا، «أفلحت» إسرائيل (بصورة براغماتية، بالطبع) في استبدال كمية تصاريح التواجد للفلسطينيين (في داخل إسرائيل – المترجم) بتأشيرات دخول لعمال أجانب، تفضيل التقطيع الجغرافي والحواجز على الحضور الكامل والمكثف في المنطقة، والانتقال إلى نموذج «إدارة» الصراع الذي يستخدم وسائل تكنولوجية متطورة للرصد والمراقبة من بعيد وللاغتيالات من الجو.

إن من يمثل هذا التوجه بصورة أكثر جلاء وأقل اعتذارا ليس الليكود الجديد، وإنما نفتالي بينيت (رئيس حزب «البيت اليهودي» – المترجم). فمن منطلق رفض أية إمكانية للتوصل إلى تسوية سياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يقترح بينيت مشروع «الاحتلال لايت (المخفف)» مع مؤثرات «الهايتك»، والذي يتمثل نجاحه في حقيقة أن الثمن المترتب عليه هو أكثر احتمالا، في الظاهر. فهل يتعين علينا، في اليسار، أن نثق بالتكهن الذي يتوقع انهيار هذا كله، انهيارا داخليا، على المدى البعيد؟ ألم ننتظر كفاية لكي يحصل مثل هذا الأمر؟

ينبغي فهم هذا التهديد الذي يشكله اليمين المحافظ الجديد

إسرائيل الجديدة: طغيان الخطاب اليميني.

بطريقة مغايرة. النظام الجديد الذي يتعين الاحتراس والتخوف منه لن يكون، بالضرورة، نظاما غير مستقر، بل سيكون استقراره متكئا على قواعد أخرى للعبة، أصبح الجزء الأكبر منها حاضرا أمامنا: استخدام متزايد للتقنيات «الذكية» في السيطرة، الرصد والمراقبة (بما في ذلك على مستوى القياس الحيوي/ البيومتري والتحليل الوراثي)، أيديولوجيا الـ «لا مفرّ» والفصل المادي بين سكان الأبراج العالية وبين القابعين في القاع، من كلا جانبي الخط الأخضر، بحيث لا يحدث أي اتصال إطلاقا، تقريبا، بين هاتين الفئتين. هذا هو الأفق المثير للقلق الذي نتقدم نحوه بخطى حثيثة، والذي يتوجب على اليسار تعيينه نقيضا له.

تظهر في ضوء هذا التهديد المشكلة الثانية والأكثر خطورة في التوجه الذي تقترحه إيلوز، ذلك أن «خط الكسر» الحقيقي الذي ينبغي على اليسار تحديده هو أي نوع من الاستقرار وأي نوع من الازدهار يعدنا بهما اليمين، ثم مقابلتهما بوضع بديل لتحقيق استقرار وازدهار من نوع آخر، مختلف تماما. إن الادعاء بأن اليسار يقترح حلولا أكثر كفاءة وفاعلية للمشكلات عينها التي يحددها اليمين من شأنه، فقط، أن يحجب حقيقة أن اليسار (وإيلوز بضمنه) يسعى إلى إجراء تغيير جذري وعميق في المسائل المطروحة على جدول الأعمال: التطلع إلى مجتمع يتحقق فيه النمو ليس على حساب المساواة، الربح ليس على حساب الرخاء، المنافسة الدولية ليست على حساب حقوق العمال وانتعاش المجتمع والثقافة اليهوديين ـ العبريين ليس على حساب المجتمع والثقافة الفلسطينيين.

وبكلمات أخرى، ليس من الواضح تماما بماذا يختلف تعامل إيلوز مع مصطلحات مثل «العظـَمة» أو «قوة الدولة القومية» عن حديث نتنياهو حول «المناعة القومية» وعن تعابير بائسة مثل «قبة حديدية اقتصادية». ذلك بأن الفارق الذي بقي غير محدد يتمثل في السؤال حول كيفية قياس ذلك الانتعاش والاستقرار، بصورة دقيقة: هل وفق انتعاش سوق التأمينات الصحية الخاصة، أم وفق عدد الأسرّة في المستشفيات؟ هل وفق الإنجازات التي تسجلها تقارير الشركات الفصلية، أم وفق عمال المقاولات الفقراء الذين تشغلهم هذه الشركات؟ هل وفق مؤشرات أسهم الشركات الإسرائيلية في أسواق البورصة العالمية، أم وفق مستوى التعليم الذي يؤهّل الشبان الإسرائيليين للعمل في تلك الشركات؟ ليست هذه مسألة درجة الكفاءة والنجاعة، إن كانت أعلى أم أدنى، وإنما هي مسألة النجاعة والانتعاش اللذين يجري قياسهما وتقييمهما بطريقة مغايرة تماما. إنه الشيء الذي يضيع منا عَبر التوجه البراغماتي. وليس ثمة داع لأن يساور قراء إيلوز أي شك بشأن طرف المعادلة الذي تنتمي إليه وتقف فيه. لكن، بينما يتكئ الحل الذي تقترحه هي لإخراج اليسار من حالة الوهن التي يتخبط فيها على القيم الصحيحة، فإن التوجه الذي يغري بعرض اليسار كأنما هو منافس جيد في الحلبة ذاتها مثل اليمين لا بد من أن يقود، في منتهاه، إلى إفراغ النقد والبديل اللذين يتعين على اليسار طرحهما من مضمونهما وجدواهما.

النقطة المركزية هنا هي أن الحديث عن الحقوق باعتبارها «موردا براغماتيا» لا يختلف كثيرا عن الخطاب اليميني إنْ لم يكن متضمنا دلالات أخرى لمصطلحات مثل الانتعاش، الازدهار والنمو، ولقيم مثل المساواة والحرية. وبصياغة أكثر فظاظة: الادعاء بأن اليسار قادر على «تزويد البضاعة» أكثر وأفضل من غيره يبقى جزئيا فقط إذا لم يؤكد حقيقة أن «البضاعة» ذاتها أفضل وأجدر.

إن الطريق نحو تحديد وتعليم الفارق السياسي بين المعسكرين

تستوجب رسم صورة واضحة للفجوة ما بين الثمن الذي تفرضه الرؤية اليمينية وبين الأمل الذي يحاول اليسار نشره. وخط الإقناع الذي يتعين على اليسار تبنيه مبني على أن رؤية اليمين غير متساوية، في أفضل الأحوال، وتسلطية، عدوانية واستغلالية في أسوئها.

فمن الناحية السياسية، يقترح اليمين علينا مواصلة العيش على حِرابنا كشعب من الأسياد يحكم شعبا ينبغي عليه أن يكون شاكرا ممتنا على شبكة الشوارع المتشعبة التي نقترحها للوصل بين شظايا الحيز السياسي الذي نعرضه عليه.

أما من الناحية الاقتصادية، فهو يقترح الخيار السيء، في كلا وجهيه: العيش، إما ضمن الذين يزدادون ثراء باستمرار وإما ضمن الذين يجمعون الفتات بينما تسحقهم عجلات النمو. هذا هو، بالضبط، الفارق الذي يمحوه التوجه البراغماتي، مع كل النوايا الطيبة، بدل أن يحددّه (من حدّة).

إن التفاؤل المنهجي الذي تبديه إيلوز ومحاولتها تشييد الأخلاق على البراغماتية يجب استبدالهما بتشاؤم صحّي يشكل، في دوره، قاعدة لبلورة وإرساء أجندة يسارية. وتغيير التوجه هذا بعيد جدا عن أن يمثّل الكلمة الأخيرة في تلك الأجندة. لكن، من دون الخطوة الأولى هذه لن يكون في وسع اليسار سوى أن يردد، بصورة أساسية: «ألم نقل لكم؟»، بدلا من صياغة موقف نقدي وأفق بديل ينهلان من الجذور الأخلاقية ذاتها التي تضعها إيلوز، بحق، في مركز الحلبة.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سليم سلامة]